واقع المعتقلات أثناء الثورة من خلال التقارير السرية للإدارة الاستعمارية: معتقل "سان لو" نموذجا

د. محمد شاطوا

قسم العلوم الانسانية

جامعة معسكر

شكّل المعتقل فضاءً استثنائياً للنضال السياسي المدعم للثورة التحريرية، نظرا لما كان يضمه من شرائح مختلفة من المجتمع الجزائري سياسيون، نقابيون،علماء مثقفون مواطنون عاديون كانوا متعاطفين مع الثورة من مختلف الأعمار شبابا شيوخا و قصراً.

إنّ وجود هذه الشرائح واحتكاكها اليومي مع بعضها زاد من نضجها السياسي، ووعيها بقضية وطنها المقدسة، وأزال الشكوك من بعض النفوس التي أضحت تؤمن بعدالة نضالها ورسالتها نحوا لانعتاق والتحرر الشيء الذي أعطى الثورة نفساً جديداً ودفعاً قوياً لمواصلة الكفاح.

حين عجزت فرنسا عن إخماد لهيب الثورة في عامها الأول لم تجديدا من التكثيف من مراكز التعذيب والسجون والمحتشدات والمعتقلات.

وللوقوف على واقع المعتقلين ويومياتهم ارتأينا تفحص التقارير السرية للسلطات الاستعمارية التي استقيناها من مركز أرشيف ما وراء البحر بأيكس ـ أن ـ بر وفانس، متخذين من معتقل ـ **سان لو ـ (saint-lou)** نموذجا لذلك .

التعريف بالمعتقل:

المعتقل يختلف عن السجن في بعض خصائصه ومواصفاته ، فهو يطلق على كل مكان يُجمّع فيه الناس وتقيّد حريتهم فيه ، ويساقون إليه نتيجة لفوضى طارئة أو لثورة قائمة.

ولا يتعرض من في المعتقل للمحاكمة، بل يبقون مرهونين بحياة الحوادث الطارئة، ويتعرّضون للعذاب النفسي لأنهم ليسوا مجرمين لكي يبتّ في أمرهم .وتختلف حياتهم في المعتقل باختلاف الإدارة التي تسيّرهم . ولا يخضعون للباس معيّن كما هو الحال في السجون، ويتمتعون ببعض الحريات داخل المعتقل كالاطلاع على الصحف ،والسّماع للإذاعة، والتنقل في المراقد،والتفسّح في الفناء، وممارسة الرياضة، وبالتعليم الفردي والجماعي.

ويكون الاعتقال تعسفا من السلطة الحاكمة إذا طالت مدته على النحو الذي يساوى فيه بين المعتقل لشبهة دون ثبوت جرم فعلي، وبين المسجون لكونه قد ارتكب بالفعل جريمة يعاقب عليها القانون بالسجن وسلب الحرية.

الاعتقال أثناء الثورة : بناءً على المادة 06 من قانون 03 أفريل 1955 التي تنصّ على اعتقال كل شخص يشكّل خطراً على الأمن والنظام العام أصبحت ظاهرة الاعتقال منتشرة عبر كامل الجزائر، ومعرّض له أي شخصٍ لا يظهر ولاءه للاستعمار .

ومنذ ماي 1955 أصبحت المعتقلات الأربعة الأولى مفتوحة . أين بيّن الحاكم العام جاك سوستيل في تعليماته بتاريخ 07 جويلية 1955 طرق تنظيم وتسيير مراكز الإقامة تحت إشراف العمالات والحاكم العام [1].

وبعد فرض حالة الطوارئ في ديسمبر 1955 فإنّ قانون 259 – 56 الصادر في 16 مارس 1956 منح الحكومة اتخاذ كل الإجراءات الاستثنائية لحماية الأشخاص وكامل الاقليم .

كما أنّ المرسوم رقم 274- 56 بتاريخ 17 مارس 1956 في مادته الأولى البند السابع يسمح للحاكم العام بالإعلان عن إحداث الإقامة الجبرية، إنّ قرارات *10* جويلية *1956* [2].

وقرارات *14* ديسمبر *1956* للوزير المقيم تخوّل صلاحيات واسعة للسلطات المدنية والعسكرية لهذا الغرض بمقتضى مرسوم 17 مارس 1956 .

وعليه فإنّ مراكز الإقامة المسيرة من قبل السلطات المدنية كانت في الناحية الادارية لوهران تتمثل في أفلو ـ أركول ـ بوسوي ـ ماجينطا ـ سان لو .

أمّا تلك المسيرة من طرف السلطات العسكرية، والتابعة لناحية وهران ، فإنها تعتبر مراكز للفرز والتحويل وتتمثل في مراكز شانزي، تلاغ، مزرعة ريفولي، سعيدة، تيارت أمّا النساء فقد خصص لهن مركز ريو صلادو .

نوع المعتقلين إبان الثورة: كان[3] المُعتقلون في البداية يُختارون من السياسيين والمثقفين والطلبة الذين تخشاهم السلطة الاستعمارية وتعتبرهم الرؤوس المدبّرة لكل ما يحدث. ولما انتشرت الثورة أصبح العدو يسوق الى المعتقل كل من حامت حوله الشبهة، أو خرج من السجن . ولا فرق بين من له ماض سياسي أو غير سياسي، وهم جميعاً في نظر العدو يتعاطفون مع الثورة ويجب استئصالهم من المجتمع فلا يبقى أيٍ من سند تعتمد عليه الثورة. كل ذلك دفع بالسّلطات الاستعمارية الى الإكثار من المعتقلات زيادة. عن السّجون التي امتلأت .

وهكذا كانت المعتقلات تضم داخل سياجها وجدرانها كباراً وقُصّراً ،شيوخاً وشباباً ، لا يُستثنى أيَّ واحدٍ أُشير إليه ، أو أُلحقت به الشُبه لأقل سببٍ .

وقد قدّر عددهم بالمئات في كل معتقل، وكما هو مبينّ في الجدول الموالي:

وحسب تقرير السلطة الاستعمارية ـ فإنّ العدد في سنة 1956 كان في معتقل أفلو نحو : 370 شخص، وفي معتقل بسوي نحو 1085 شخص ، وفي معتقل سان لو بنحو 600 شخص [4].

المعتقـــل	العـــدد النظري	العـــدد الحقيقـي
معتقل سان لـــو	1100	1085
معتقل بوســـوي	450	600
معتقل أفلـــو	350	370

الفرق بين السجن والمعتقل :

السجن قديم قدم ظهور الحضارات ، ونجد ذلك في قوله تعالى: " قال رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه " [5] .

بينما المعتقل لا يظهر إلاّ في الحروب والصراع بين الدول. وفيه يحشر ذوو الأفكار الحرة، والاتجاهات السياسية المختلفة، وإذا زالت الحروب أو انتهت زالت المعتقلات ولا يبقى إلاّ السجن وهو مستمر ما استمرت الحياة المدنية، والاجتماعية المنظمة، لأنها تحدّ من طغيان الانحراف على الأقل بوجود مبانيها أو ذكرها. وحتى إداما تعرّضت دولة من الدول للاحتلال فإنّ معتقلاتها تُغلق ويطلق سراح من فيها بنهاية احتلالها . بينما سجونها تستمر بساكنيها ونازليها ؛ لأنّ السجن يتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، ويخضع لنظام معيّن. أمّا المعتقل فهو رهين الظّروف ويكون إمّا تابعاً للجيش أو لرجال الدرك أو لشرطة الأمن المدني. وتتحكم في مصيره الظّروف السّياسية المحلية أو الدولية.

علاقة الثورة التحريرية بالسجون والمعتقلات:

أصبح للثورة بنظامها المحكم ـ بجناحيها السياسي الممثل في جبهة التحرير الوطني، والعسكري الممثل في جيش التحرير الوطني ـ علاقة متلازمة بالسجون والمعتقلات.

فالملقى عليهم القبض في المعارك، والذين تَثبت (إدانتهم) أي علاقتهم بالثورة، كانوا يساقون إلى السجون بعد مرورهم على المكتب الثاني أو أحد المراكز الأمنية أين يتجرعون كل أنواع التعذيب للإدلاء بمعلومات تقود العدو إلى الثوار ومخططاتهم ومراكزهم، ثم بعدها يسجنون ويحاكمون بتهمة (ضرب مصالح فرنسا ـ الخروج عن القانون ـ القتل المتعمد للمعمرين ـ الانضمام إلى الجماعات الإرهابية... الخ)، وعلى هذا الأساس يكون الحكم إما بالإعدام أو السجن لمدة أطول.

أمّا قادة الثورة، والرؤوس المدبرة للعمليات الفدائية، فإنّ هؤلاء حين يلقى عليهم القبض ويستنطقون لا تتردد المصالح الخاصة في قتلهم بطرق شتى مدعية انتحارهم ،وهو ما يؤكد فعله الجنرال أساريس في مذكراته مع العربي بن مهيدي وعلي بومنجل [6] وآخرين .

أما الأشخاص الذين تشك السلطات الاستعمارية في تعاطفهم مع جبهة التحرير و دعمهم لها، فإنها كانت تسوقهم إلى المعتقلات. هذه المعتقلات التي أنشئت خصيصًا بالمناطق التي عَرفت تواجدًا

معتبرًا للجيش الفرنسي وقواته المسلحة الأمنية والعسكرية . وهذه المعتقلات كانت تتسع لاحتواء كل المناوئين للسياسة الاستعمارية تحكمها قوانين تصدر من السلطة العليا (الوزير المقيم بالجزائر ـ عامل وهران)، الى جانب معتقلات صغيرة عبر مختلف المدن، سرية في معظمها لا يمكن أن تصلها عيون الصليب الأحمر الدولي، أو عيون الصحافة .

في الوقت ذاته شكّل المعتقل فضاء استثنائياً للنضال السياسي المدعم للثورة التحريرية نظراً لما كان يضمه من شرائح مختلفة من المجتمع الجزائري سياسيون، نقابيون، علماء، مثقفون، مواطنون عاديون كانوا متعاطفين مع الثورة .

إنّ وجود هذه الشرائح واحتكاكها اليومي مع بعضها جعلها تنصهر في بوتقة واحدة تقضي بضرورة الالتفاف حول الثورة ودعمها حتى النصر ممّا أعطى المجاهدين نفساً جديداً ودفعاً قوياً لمواصلة الكفاح المسلح .

تعريف بمعتقل "سان لو :

يقع هذا المعتقل شرق مدينة وهران ؛ وقد تمّ فتحه بأمر أصدره الحاكم العام للجزائر في 21 نوفمبر 1955 إلى والي وهران هذا نصّه: يشرفني أن أؤكد لكم اتصالي الهاتفي بكم يوم 19 نوفمبر، لأخبركم أنكم مكلّفون بتنظيم مركز للإقامة يتسع

لـ 250 شخصاً بسان لو، وقد خصص لذلك غلاف مالي قدره 4 ملايين تحتاجونها ، ستكون جاهزة في متناولكم.

النظام الداخلي للمعتقل:

ارتبط وجود المعتقلات في الجزائر بالقوانين التي كانت تصدر باستمرار واضعة نزلاءها تحت المجهر ، وفيما يلي عيّنة من هذه القوانين التي تفرض بعض الاجراءات على المعتقلين [8] ومنها : إلتزام النظافة ـ الفحوصات الطبية ،منع حلقات التعلّم ، والاجتماعات ، والتجمعات داخل المعتقل . منع تحركات النزلاء خارج الأوقات المسموح بها ـ أي سلوك يثير الشكوك من أحد النزلاء يعتبر صاحبه غير ممتثل للأوامر. كما حدّدت المواقيت داخل المعتقل على الشكل التالي[9] : النهوض..... 6 سا ـ فطور الصباح ..... 6سا و30 د ـ مناداة الصباح ..... 7سا و30 د تقديم الأشياء المطلوبة ..... 9سا ـ الفحص الطبي ..... الاثنين،الاربعاء، السبت ....9 سا ـ زيارة المدير .....9 سا إلى 10سا ـ وجبة الغذاء ..... 12 سا و 30 د ـ استلام الأشياء المطلوبة و سحب الحوالات واستلام الطرود .....16 سا

ـ وجبة العشاء ..... 19 سا

ـ مناداة المساء ..... 21 سا

ـ إطفاء الأضواء ..... 22 سا و 30 د

إنّ المعتقلات التي أنشأتها فرنسا في الجزائر ، وكثّفت من أعدادها أثناء الثورة مثّلت اضطهاداً عنيفاً جديداً في التعامل مع الجزائريين ؛ رغبة منها في وضع حد للثورة .

فكانت هذه المعتقلات تحت المتابعة الدائمة والمستمرة والدقيقة للسلطات الاستعمارية العليا .

وبين الحين والآخر ترسل التعليمات العاجلة الى القائمين على هذه المعتقلات تنبههم وتحذرهم وتأمرهم في آن واحد .

وفي المراسلات الموالية، ما يشير الى ذلك :

فهذه تعليمة صادرة من ولاية وهران ـ المكتب المختص بالدفاع الوطني ـ الكتيبة الثانية،

موجهة الى المفتش العام للادارة في مهمة استثنائية . تحمل في طياتها مايلي : لقد أبلغت بأنّ السيد جوقيلت صيدلي **بسان لو** قد دخل إلى القسم المخصص بالنزلاء دون ترخيص من مصالح الولاية .

كما أنني أبلغكم بأنّ تعليمات مشددة قد أعطيت للضابط إيبوس **(Posse)** بأن لا يسمح لأي شخص أجنبي بالدخول بدون ترخيص، إمضاء رئيس المكتب المختص بالدفاع الوطني [10]

وهذه برقية رسمية من والي وهران ، إلى ضابط مركز الاقامة **ـ سان لو ـ** بتاريخ 03 أكتوبر 1956 ، تتضمن ما يلي: نذكركم بأنّ التعليمات الداخلية الصادرة في 28جويلية 1956 من طرفنا تحت رقم 2496 تبقى وحدها نافذة لضمان الأمن الداخلي لمركز الاقامة

ـ **سان لو** ـ ومطالبون بأخذ كل الاجراءات الضرورية لضمان الأمن ومنع أيٍ كان من الدخول الى المركز دون ترخيص.[11]

وفي الاطار الأمني للمعتقلات يبعث والي وهران بيير لامبير Pierre Lambert بتاريخ 1956/11/05 برسالة الى مدير معتقل ـ **سان لو** ـ ، يذكره بالحادث الذي وقع يوم *29*أكتوبر من نفس السنة داخل المعتقل مع صحفي "صدى الغرب" السيد بالاسيو Palacio ويؤكد له على ضرورة اصطحاب كل شخص مرخص له بالدخول برجال مسلحين لضمان أمنه.[12]

أصناف المعتقلين :

كان معتقل ـ **سان لو** ـ يضم ضمن المعتقلين عناصرمن الفرنسيين المتشبعين بالفكر الشيوعي الذين تعاطفوا مع القضية الجزائرية ؛ إيماناً منهم بضرورة التصدي للسياسة التي تنتهجعا بلادهم في الجزائر ، وذلك حفاظاً على سمعتها أمام التاريخ . ولأدلّ على ذلك الرسالة الموالية التي كتبها السيد دانييل مايرDaniel Mayer الى صديقه والي وهران السيد بيير لامبير Pierre Lambert يترجاه فيها تسريح أحد المعتقلين الفرنسيين وهو ألبير جندرة Albert Gandara ، شارحاً له وضعه الاجتماعي بأنه أب لثلاثة أطفال ، وأنه أستاذ بعين تموشنت ، وزوجته مديرة مدرسة بنفس المدينة ، ينتمي الى الحزب الشيوعي الجزائري ، وهو من أصل أوربي ، ألقي عليه القبض بعد الأحداث الارهابية التي عرفتها عين تموشنت ،

أين سجن خمسة أيام ، ثم سيق الى **سان لو** ؛ وهو يحتاج الى العلاج في فرنسا أثناء العطلة الصيفية ، خاصة وأنهم لم يجدوا لديه مايثبت إدانته أثناء التحقيق .[13]

من خلال هذه الرسالة ندرك بأن هناك من كان يتعاطف مع الثورة الجزائرية من الفرنسيين ، وتعرضوا هم أيضاً للاعتقال ، وعاشوا مع الجزائريين نفس المعاناة، إيماناً منهم بعدالة القضية .

وفي الوقت ذاته فإنّ معتقل ـ **سان لو** ـ كان يضم من كل الشرائح الاجتماعية ومن ذلك كبار النقابيين أمثال عيسات إيدير الذي كاتب مع رفاقه وهم : بن عيسى بوعلام، جرمان رابح ، علي يحي محمد كل من : رئيس المجلس بباريس ، الوزير المقيم بالجزائر، والي وهران ، بن تومي محامي بشارع يوبا بمدينة الجزائر ؛ يبلغونهم عن المعاملة القاسية، ويحتجّون على ذلك بقوة.[14]

علماً أنّ هؤلاء النقابيين لم يتوقفوا عن نشاطهم النقابي حتى وهم في أحلك الظروف وأصعبها .

المنتدب Planelles yvan ففي تقرير بعث به السيد بلانيل إيفان على معتقل **سان لو** الى المحافظ الجهوي للشرطة بوهران يصحبه برسالة مبعوثة الى أحد النقابيين بالمعتقل وهو آيت محمد السعيد ، تحمل في طياتها كل ما يجري من نشاط في الحقل النقابي، أين بلّغه صاحب الرسالة بأنّ كل القطاعات في مدينة وهران ينظم عمالها يوماً بعد يوم للإتحاد العام للعمال الجزائريين، ويتقربون من

ممثلي النقابات للحصول على بطاقاتهم . فعمال الصحة انضموا كلهم عدا حالة واحدة، وعمال الحديد والصلب بلغ عدد المشتركين 70 عاملاً ، وعمال البلدية 40 مشتركاً ، وعمال البريد 30 مشتركاً ، بالإضافة الى عمال الكهرباء والغاز، والصيادين فالإتصالات حثيثة معهم للإنضمام .[15]

لقد كان النقابيون يتبادلون المعلومات فيما بينهم مع من هم خارج المعتقل حول كل جديد فيما يخص نضالهم النقابي الذي كان جزء لا يتجزأ من العمل الثوري ضد الاستعمار . وإذا كان هذا حال النقابيين فإنّ باقي المعتقلين كانوا يتلقون رسائل من داخل الجزائر ومن الخارج تطمئنهم بقرب الفرج وبما يدور على الساحتين الداخلية والدولية ؛ وهو ما نجده ضمن رسالة مبعوثة من طرف السيد بن عيسى الى صديقه الشّايب بمعتقل **ـ سان لو ـ** بوهران يشرح له فيها الأوضاع العالمية المتمثلة في التقارب ما بين الشرق والغرب، إفلاس فرنسا سياسياً، الأمم المتحدة وموقفها من القضية الجزائرية ... [16]

الحوادث داخل المعتقل :

إنّ الضغوطات النفسية التي كان يعانيها المعتقلون، والمعاملة القاسية التي يعاملون بها ؛ وإحساسهم بالتقصير تجاه إخوانهم المجاهدين حتى وهم مكبلين بين الجدر.

كل ذلك كان يؤدي بين الحين والآخر . و إن كان بشكل محدود . الى حدوث مناوشات فيما بينهم تصل الى تبادل اللكمات واستعمال السكاكين . كما تبين ذلك التقارير السرية الصادرة عن إدارة هذا المعتقل . ومنها الحادث الذي وقع بمركز سان لو يوم *26* ماي *1956* على الساعة *12*سا و*15* د بين النزيل عمروش علي ، وفطناسي سليمان ، وكلاهما من المرقد رقم *14* . أين تلقى فطناسي لكمة من عمروش علي بسبب قرورة ماء ، فكان رد فعله استخراج سكينه وضرب عمروش في الظهر مسبباً له جرح بـ *5* سم . إثرهذا الحادث أدخلا السجن الإنفرادي لمدة *30* يوماً .[17]

كما يشير تقرير آخر بعث به القائم على تسيير مركز سان لو بتاريخ 10 سبتمبر 1959 الى المحافظ Paragoni Claudeالسيد الجهوي لوهران ، يبلغه أنّه في نفس هذا اليوم وجد النزيل رقيق لعبيدي مصاباً بجروح بليغة في العنق بجهة من المركز أثبتت معاينة الطبيب أنّها بسكين، و نقل على الفور الى المستشفى المدني لوهران ، وباشرت فرقة الدرك بسان لو التحقيق في الحادث .

هذه الحوادث وغيرها لم تكن سوى إفرازاً طبيعياً للحرب النفسية التي كانت تنتهجها السلطة الاستعمارية مع المعتقلين لصدهم عن قضيتهم الأساسية .

إحصاء المراسلين : كان ضمن التقارير التي كانت ترسل باستمرار على مدار السنة كل نصف شهر من إدارة المعتقل الى السلطات الأمنية والادارية العليا ؛ هي تلك الخاصة بقوائم المراسلين وعناوينهم بهدف التحكم في كل اتصال بين من هم داخل المعتقل وخارجه .[18] وكانت تصادر الرسائل ، ويمنع البريد على المعتقلين بين الحين والآخر للنيل من معنوياتهم ، وعزلهم نهائياً عن العالم الخارجي .

لا يسعنا في نهاية بحثنا هذا إلاّ أن نقول بأننا حاولنا إبراز واقع المعتقلين الجزائريين أثناء الثورة التحريرية بمركز - سان لو - معتمدين في ذلك على وثائق أرشيفية إستقيناها من مركز أرشيف ما وراء البحر بأيكس - آن - بروفانس بفرنسا ، محاولين قدر الامكان قراءة وتحليل التقارير الرسمية والسرية منها الصادرة عن القائمين على المعتقل .

إنّ الواقع الذي عاشه المعتقلون بسان لو كان صعباً جداً . كانوا يعيشون تحت المراقبة المشددة والمستمرة ، تقرأ رسائلهم وتصادر غالبيتها ، ويمنعون من بريدهم من حين لآخر ، ولا سيما خلال السنوات التي تقوى فيها ساعد الثورة التحريرية ؛ فكانت التقارير ترسل تباعاً من المعتقل الى السلطات الاستعمارية العليا في الجزائر .

وكانت التعليمات تصدر متتالية موجهة الى القائمين على هذا المعتقل وغيره من المعتقلات الأخرى .

إنّ التقارير التي كانت ترسل من المعتقل كانت تختص بأوضاع المعتقلين، مراسلاتهم ، مراسلوهم ، العلاقة فيما بينهم ، الحوادث التي كانت تقع في وسطهم ؛ ليتم تحليلها بعد ذلك بإسهاب من كبارالمسؤولين ومستشاريهم لتتخذ الإجراءات الكفيلة بكل شأن على حده .

أما التعليمات التي كانت تفد الى القائمين على معتقل سان لو فكانت تتميّز بصرامتها القاضية بأخذ الحيطة والحذر من النزلاء ، وعدم ترك الفرصة لأي كان بالاتصال بهم إلاّ بإذن من المصالح العليا المخوّلة بذلك .

لقد كان النزلاء من شرائح إجتماعية مختلفة ؛ منهم السياسيون والنقابيون والفرنسيون المتعاطفون مع الثورة ، ومنهم أناس عاديون . ويتبيّن ذلك من خلال مراسلاتهم المحتجزة والتقارير التي كتبت حولها .

فلقد كانت إدارة المعتقل تبعث بقوائم شهرية وأحياناً نصف شهرية تحمل في طياتها أسماء وألقاب وعناوين الأشخاص الذين يراسلون المعتقلين وأسماء وألقاب النزلاء الذين توجه إليهم الرسائل ، فيقومون بقراءتها ، وتحليل عباراتها ، ومصادرة كل رسالة تنتابهم الشكوك حول ما تحمله في طياتها ؛ فيتابع صاحبها مرسلاً

كان أو مرسلاً إليه ، مع كتابة تقرير حولها وإرساله مع نسخة منها الى مختلف السلطات الأمنية والادارية والعسكرية ، مع اتخاذ إجراءات إحترازية نحو الشخص إن كان معتقلاً كسجنه إنفرادياً ، ومتابعته والقبض عليه إن كان خارج المعتقل . كل ذلك لإحباط أي عملية تنسيق وتنظيم بين من هم داخل المعتقل ومن هم خارجه .

لكن ورغم بحثنا الحثيث في الموضوع ضمن العلب الأرشيفية التي تحتوي على ما يتعلق بهذا المعتقل ؛ لم نصادف شيئاً يتحدث عن المعاملة القاسية ، أو الضغط النفسي والبدني الذي كانت تمارسه السلطة القائمة على هذا المعتقل ضد المعتقلين كما تشير الى ذلك الشهادات الحية التي أدلى لنا بها أصحابها ممن دخلوا هذا المعتقل .

كل المعاناة التي تجرّعها المعتقلون لم تثني عزيمتهم في المضي قدماً لخدمة قضيتهم ، بل زاد ذلك في تماسكهم ، وتوحيد رؤيتهم ، وانسجامهم . وظلّوا على صلة وطيدة بالثورة يأتمرون بأوامرها بأساليب مختلفة عجزت أمامها كل محاولات المستعمر الهادفة لإجهاضها والنيل منها .

الإحـــالات:

1- JOA 1955, p : 6960 (journal officiel1955)
2- JOA . 1956. R 1282 (journal officiel 1956)
3- Fr anom 92/5q83 (archives nationales d'Outre-mer (France)

5ـ سورة يوسف : الآية33 .

6 -الجنرال أوساريس : شهادتي حول التعذيب ، مصالح خاصة : الجزائر *1957 ـ 1959* ، ترجمة مصطفى فرحات ، دار المعرفة ، الجزائر *2004* ، ص ص *132 ـ 146* .

7... 18 : مركز أرشيف ما وراء البحر ، العلبة : FR - Oran 92 – 5234 - CAOM